الهيئة الوطنية
للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب
National Authority for Qualifications &
Quality Assurance of Education & Training

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير مراجعة البرامج في الكلية

برنامج البكالوريوس في الاقتصاد والمال

كلية إدارة الأعمال والتمويل

الجامعة الأهلية

مملكة البحرين

تاريخ المراجعة: 18-20 نوفمبر 2014

HC054-C2-R054

جدول المحتويات

1.عملية مراجعة البرامج في الكلية 2

2. المؤشر (1): برنامج التعلُّم 7

3. المؤشر (2): كفاءة البرنامج 13

4. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين 21

5. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة 30

6. الاستنتاج 35

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب– مملكة البحرين 2015

1. عملية مراجعة البرامج في الكلية

1.1 إطار مراجعة البرامج في الكلية

من أجل الحاجة إلى تلبية نظامٍ صارمٍ لضمان الجودة في منظومة التعليم في مملكة البحرين، قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب بتطوير وتنفيذ عمليتين للمراجعة الخارجية للجودة هما المراجعة المؤسسية ومراجعة البرامج في الكلية، حيث إن من المؤمل أن تؤدي نتائجهم إلى زيادة الثقة في نظام التعليم العالي في مملكة البحرين على المستوى الوطني، والإقليمي، والعالمي.

هناك ثلاثة أهداف رئيسة لمراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية، وهي:

- تزويد صانعي القرار (في مؤسسات التعليم العالي، والهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب، ومجلس التعليم العالي، والطلبة وأولياء أمورهم، وجهات التوظيف المحتملة للخريجين، والجهات الأخرى ذات العلاقة) بأحكام تستند إلى الأدلة حول جودة برامج التعلُّم؛
- دعم تطوير العمليات الداخلية لضمان الجودة من خلال المعلومات حول الممارسات الجيدة الناشئة والتحديات، إلى جانب الآراء التقييمية والتحسين المستمر؛
- تعزيز سمعة قطاع التعليم العالي البحريني إقليمياً وعالمياً.

أما المؤشرات الأربعة التي تستخدم لقياس ما إذا كان البرنامج مستوفياً للحد الأدنى من المعايير أم لا، فهي:

المؤشر (1): **برنامج التعلُّم**

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومُخرجات التعلُّم المطلوبة، والتقييم.

المؤشر (2): **كفاءة البرنامج**

يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

المؤشر (3): **المعايير الأكاديمية للخريجين**

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

المؤشر (4): **فاعلية إدارة وضمان الجودة**

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

تشير لجنة المراجعة في تقرير المراجعة فيما إذا كان البرنامج مستوفياً لكل مؤشر من المؤشرات الأربعة. فإذا كان البرنامج مستوفياً لكلٍّ منها، فستكون هناك عبارة استنتاجيّة تذكر بأن هناك "ثقة" في البرنامج.

وإذا كان البرنامج مستوفياً لاثنين أو ثلاثة من هذه المؤشرات، بما فيها المؤشر الأول، فسيُحكم عليه بأنه على "قدْرٍ محدود من الثقة"؛ أما إذا كان البرنامج مستوفياً لمؤشرٍ واحدٍ فقط من هذه المؤشرات، أو غير مستوفٍ لأي منها، أو غير مستوفٍ للمؤشر رقم (1)، فسيكون الحُكم عليه بأن البرنامج "غير جدير بالثقة"، كما هو موضَّح بالجدول التالي:

جدول رقم 1: معايير الحُكم

المعايير	الحُكم
جميع المؤشرات الأربعة مستوفاة	جدير بالثقة
استيفاء اثنين أو ثلاثة من المؤشرات، بما فيها المؤشر رقم(1)	هناك قدْر محدود من الثقة
استيفاء مؤشر واحد فقط أو عدم استيفاء كافة المؤشرات	غير جدير بالثقة
في جميع الحالات وعندما يكون المؤشر رقم (1) غير مُستوفٍ	

2.1 عملية مراجعات البرامج الأكاديمية في الجامعة الأهلية

أُجريت عملية مراجعة البرامج في الكلية في كلية إدارة الأعمال والتمويل من قبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب، بموجب التخويل الممنوح لها لمراجعة جودة التعليم العالي في مملكة البحرين. وقد تم إجراء الزيارة الميدانية بتاريخ 18–20 نوفمبر 2014؛ لمراجعة البرامج التي تطرحها الكلية، وهي: (برنامج بكالوريوس في الاقتصاد والمال؛ برنامج بكالوريوس في المحاسبة والعلوم المالية؛ برنامج

بكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية؛ برنامج بكالوريوس في الإدارة والتسويق؛ برنامج بكالوريوس في نُظُم المعلومات الإدارية، وبرنامج ماجستير في إدارة الأعمال).

ويقدِّم هذا التقرير وصفاً لعملية مراجعة البرامج في الكلية التي قامت بها إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، والنتائج التي توصلت إليها لجنة المراجعة لبرنامج بكالوريوس في الاقتصاد والمال استنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي والملاحق التي قدمتها الجامعة الأهلية، والوثائق المساندة الإضافية التي تم توفيرها خلال الزيارة الميدانية، إضافة إلى المقابلات والمشاهدات التي تمت أثناء الزيارة.

لقد قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب بإخطار الجامعة الأهلية في 12 مايو 2014، بأنها سوف تخضع لعمليات مراجعة البرامج الأكاديمية في كلية إدارة الأعمال والتمويل، إلى جانب زيارة ميدانية، كان من المزمع إجراؤها خلال الفترة 18–20 نوفمبر. واستعدادًا لهذه العملية، قامت الجامعة الأهلية بعملية تقييم ذاتي لكافة البرامج الأكاديمية بالكلية؛ قدمت على أثرها تقارير التقييم الذاتي مع ملحقاتهم، وذلك في الموعد المتفق عليه لهذا الغرض في 27 يوليو 2014.

شكَّلت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب لجنة مراجعة مؤلفة من خبراء في المجال الأكاديمي لإدارة الأعمال، والاقتصاد والتمويل، والمحاسبة، والتسويق، ونُظم المعلومات الإدارية، وفي التعليم العالي؛ ممن لديهم خبرة في المراجعات الخارجية لجودة البرامج الأكاديمية. وقد تكوَّنت هذه اللجنة من ثمانية مراجعين خارجيين.

ويتضمن هذا التقرير الاستنتاجات المدعومة بالأدلة التي توصلت إليها لجنة المراجعة بالاستناد إلى:

(i) تحليل تقرير التقييم الذاتي والمواد المساندة التي أعدّتها المؤسسة قبل الزيارة الميدانية التي تمت لغرض المراجعة من قِبل النُّظراء؛
(ii) التحليل المُستمَد من المناقشات التي أجرتها لجنة المراجعة مع مختلف الجهات ذات العلاقة (أعضاء هيئة التدريس، الطلبة، الخريجين، وأرباب العمل)؛
(iii) التحليل المستنِد إلى الوثائق الإضافية التي طلبتها لجنة المراجعة وتم تقديمها خلال الزيارة الميدانية.

ومن المتوقع أن تستفيد الجامعة الأهلية من النتائج الواردة في هذا التقرير؛ وذلك من أجل تعزيز ودعم برنامج البكالوريوس في الاقتصاد والمال. وإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي تدرك أن مسألة ضمان الجودة هي مسئولية مؤسسة التعليم العالي نفسها؛ لذا فإن من حق الجامعة الأهلية أن تقرر كيفية التعامل مع التوصيات الواردة في تقرير المراجعة هذا. ومع ذلك، وبعد مضي ثلاثة أشهر على نشر هذا التقرير، يتوجب على الجامعة الأهلية أن تقدم لإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي خطة تحسين للاستجابة لهذه التوصيات.

وتودُّ إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي أن تتقدم بشكرها للجامعة الأهلية على الطريقة المتعاونة التي ساهمت فيها في عملية مراجعة البرنامج في الكلية. كما تود الإدارة أن تعبّر عن تقديرها للمناقشات الصريحة التي أُجريت خلال هذه المراجعة، والأداء المهني الذي أبداه أعضاء الهيئة الأكاديمية والموظفين الاداريين في برنامج البكالوريوس في الاقتصاد والمال بهذا الخصوص.

3.1 نبذة عامة حول كلية إدارة الأعمال والتمويل

تعدُّ كلية إدارة الأعمال والتمويل واحدة من ست كليات في الجامعة الأهلية. وقد تأسست الكلية في عام 2002، وفق رسالة تتمثل في *"تقديم تعليم عالٍ يتصف بالجودة في مجال إدارة الأعمال من خلال التعلُّم التجريبي في بيئة تعاونية ومعرفية محفِّزة"*. كما جاء في تقرير التقييم الذاتي.

وتضم الكلية حاليًا أربعة أقسام هي: (قسم المحاسبة والاقتصاد، قسم الصيْرفة والتمويل، قسم الإدارة والتسويق، وقسم نُظُم المعلومات الإدارية). كما تطرح الكلية خمسة برامج لدرجة البكالوريوس، هي: بكالوريوس في المحاسبة والعلوم المالية، بكالوريوس في الاقتصاد والمال، بكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية، بكالوريوس في نُظُم المعلومات الإدارية، بكالوريوس في الإدارة والتسويق. وإضافة إلى ذلك، تطرح الكلية برنامج الماجستير في إدارة الأعمال على مستوى الدراسات العليا. وفي الوقت الذي حدثت فيه الزيارة الميدانية، كان المجموع الكلي للطلبة في الكلية (1437) طالبًا، و(46) عضو هيئة تدريس متخصص يساهمون في تقديم جميع البرامج.

4.1 نبذة عامة حول برنامج البكالوريوس في الاقتصاد والمال

تم طرح برنامج البكالوريوس في الاقتصاد والمال منذ العام الدراسي 2003–2004، وقد تم تصميم هذا البرنامج وفقًا للبرنامج الذي تطرحه جامعة Brunel University في المملكة المتحدة كما أنَّ البرنامج مُصمّم لإعداد الطلبة للعمل؛ إما في وظائف في البنوك التجارية والاستثمارية أو في دوائر التمويل/الخزينة في الشركات والمؤسسات الحكومية. ومنذ العام الدراسي 2003–2004، تخرَّج من البرنامج 18 طالبًا. كما أنَّ هناك 9 موظفين إداريين يساهمون في دعم البرنامج، إضافة إلى ثمانية اساتذة، وجميعهم يعملون بدوام كامل بجانب عضو هيئة تدريس واحد يعمل بدوام جزئي. وقد تم قبول الدفعة الأولى من الطلبة في برنامج البكالوريوس في الاقتصاد والمال في شهر سبتمبر 2004، وقد تخرج طالبٌ واحد من تلك الدفعة في شهر أغسطس 2006. وفي العام الدراسي 2013–2014، التحق بالبرنامج 26 طالبًا. كما أنَّ غالبية الطلبة المسجلين في برنامج البكالوريوس في الاقتصاد والمال من البحرينيين.

5.1 ملخص أحكام المراجعة

جدول رقم 2: ملخص أحكام مراجعة برنامج بكالوريوس في الاقتصاد والمال

المؤشر	الحُكم
1: برنامج التعلُّم	مستوفٍ
2: كفاءة البرنامج	مستوفٍ
3: المعايير الأكاديمية للخريجين	مستوفٍ
4: فاعلية إدارة وضمان الجودة	مستوفٍ
الاستنتاج العام	**جدير بالثقة**

2. المؤشر (1): برنامج التعلُّم

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومُخرجات التعلُّم المطلوبة، والتقييم.

1.2 لدى الجامعة الأهلية نصوص واضحة تعبِّر عن الرسالة والرؤية على مستوى الكلية والجامعة. وهذه النصوص في متناول جميع الطلبة والموظفين عبر طرق مختلفة مثل دليل الجامعة الأهلية، وموقعها الإلكتروني. كما أنَّ إطار عمل برنامج البكالوريوس في الاقتصاد والمال يتوافق مع أهداف وغايات البرنامج، ومُخرجات التعلُّم المطلوبة منه، ومع دعم رسالة الكلية، ورؤيتها، وخطتها الإستراتيجية. ومن خلال المقابلات مع الاساتذة، تأكدت لجنة المراجعة من أن أهداف البرنامج قد تم تطويرها بما يحقق النصوص المعبِّرة عن رؤية الكلية والجامعة. ولجنة المراجعة تُثمِّن أن أهداف برنامج البكالوريوس في الاقتصاد والمال مُعبَّر عنها بوضوح، وأنها تتوافق مع رؤية ورسالة الكلية والجامعة.

2.2 يتكون برنامج البكالوريوس في الاقتصاد والمال من (132) ساعة معتمدة موزعة كالتالي: (24 ساعة متطلبات جامعية، 24 ساعة متطلبات خاصة بالكلية، 78 ساعة متطلبات تخصص، و6 ساعات مقررات اختيارية حرة). موزَّعة على (44) مقررًا دراسيًّا. والمنهج الدراسي للبرنامج يغطي جميع الجوانب الرئيسة في مقررات الاقتصاد والتمويل المطلوبة لدرجة بكالوريوس في هذا التخصص. كما أنَّ المنهج الدراسي كذلك منظَّم بصورة جيدة لإتاحة التدرج الدراسي من سنة لأخرى، ومن مقرر دراسي لآخر، إضافة إلى أعباء دراسية مناسبة للطلبة. وبرنامج البكالوريوس في الاقتصاد والمال مصمم بحيث يُمكِّن الطلبة من الحصول على الدرجة العلمية في غضون أربع سنوات دراسية. وقد كانت آخر مراجعة للبرنامج في العام الدراسي 2013–2014. وقد تمخضت هذه المراجعة عن العديد من التغييرات التي أُدخِلت على البرنامج كإضافة المقررات (STAT202)، (ECON310)، (ETHC391)، و(BFRM498). ويشير تقرير التقييم الذاتي إلى أنه، ومن أجل ضمان الربط بين النظرية والتطبيق، يطرح البرنامج مقررات دراسية (BANK410)، (ECON420)، (ECON421)، (FINC421)، و(FINC431). وعلاوة على ذلك، فهناك بعض المقررات التي تركز أكثر على الجانب النظري مثل: (BANK302)، (ECON201)، (ECON202)، (FINC303)، (ECON410)، و(FINC321). هذا بالإضافة إلى الـ (18) ساعة التي تركز على المهارات العملية، والتي تشمل المقررات الدراسية (ECON301)، (ECON321)،

(FINC410)، (ECON210)، (ECON310)، و(FINC320). وقد كشفت مقابلات لجنة المراجعة مع الطلبة فيما يتعلق بهيكلة البرنامج عن أن هناك رضًا عامًّا عن العبء الدراسي للطلبة. وقد راجعت لجنة المراجعة عيِّنات من توصيفات المقررات الدراسية المقدمة في ملفات هذه المقررات، ولاحظت أن المقررات بين المستوى (100)، والمستوى (200) تقدِّم مستوى كافيًا من المعارف والمهارات الضرورية للانتقال إلى المستويات الأعلى. وعلى الرغم من وجود أدلة على استخدام البرنامج (my Ecolab)، واستضافة محاضرين في مقررات المستويَيْن (100) و(200)، فإن لجنة المراجعة تعتقد أن مقررات الاقتصاد في هذيْن المستويَيْن الأوَّليْن يمكن أن تستفيد أكثر من الجانب العملي فيهما، لو جُعل الطلبة يعملون على مشروعات حقيقية تتناول القضايا الاقتصادية الراهنة في المنطقة. ولجنة المراجعة تُثمِّن أن المنهج الدراسي للبرنامج منظّم بصورة جيدة على نحو يكشف عن التدرج الدراسي، والموازنة بين المعارف والمهارات، وبين النظرية والتطبيق، إضافة إلى وجود أعباء دراسية مناسبة للطلبة.

3.2 تتصف المفردات الدراسية لبرنامج البكالوريوس في الاقتصاد والمال بشكل عام بقدر جيد من العمق، وتنسجم في ذلك مع برامج مماثلة محليًّا، وعالميًّا. وتتبع جميع توصيفات المقررات التي قُدِّمت للجنة المراجعة نموذجًا موحدًا يتضمن تفاصيل عن رقم المقرر، واسمه، وعدد ساعاته المعتمدة، والمتطلبات السابقة، ووصفه وأهدافه، إلى جانب معلومات الاتصال بعضو هيئة تدريسه. ويلي هذه التفاصيل وصفٌ لمخرجات التعلُّم المطلوبة في المقرر، وبنيته، والمواد التدريسية، وتقسيم درجات التقييم. وتبيِّن العينات التي مثَّلت مفردات مقررات مستوى (400) إشارة إلى توجهات حديثة، وممارسات بحثية واحترافية معاصرة؛ وهو ما تأكَّد خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس والطلبة. ولجنة المراجعة تقدِّر أن موضوعات المقررات ذات صلة بالتخصص. ومع ذلك، فقد لاحظت لجنة المراجعة أن بعض الكتب الدراسية الموصي بها للمستويَيْن (100) و(200) في مقررات الاقتصاد بحاجة للتحديث، واستبدالها بأحدث الطبعات. ولجنة المراجعة تُثمِّن أن المفردات الدراسية تنطوي على قدر كافٍ من السعة والعمق؛ لدعم تقديم برنامج البكالوريوس في الاقتصاد والمال.

4.2 مُخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج مُبيَّنة في توصيفه. كما يتضمن البرنامج (13) مُخرجًا مطلوبًا للتعلم مقسمة إلى أربع فئات هي: المعارف والمهارات (A1-A3)، مهارات خاصة بالتخصص (B1-B3)، مهارات التفكير التحليلي (C1-C3)، ومهارات عامة قابلة للنقل (D1-D4). كما أنَّ مخرجات التعلُّم المحددة تلبي الإنجازات المتوقعة من الطلبة في برامج مماثلة؛ كونها تتوافق مع

أهداف وغايات البرنامج، وتتناسب مع مستوى الدرجة العلمية. وقد أشار الأساتذة إلى أن مُخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج قد تم تطويرها، والتأكد من أنها تتوافق وتغطي جميع أهداف البرنامج وغاياته. وتلاحظ لجنة المراجعة أن أعضاء فريق البرنامج الذين قابلتهم لديهم فهمٌ واضحٌ عن مُخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج، وكيف تساعد هذه المُخرجات على تقديم أهداف وغايات البرنامج. ولجنة المراجعة مقتنعة بأن مُخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج مناسبة للبرنامج ولمستواه. وتشمل الأمثلة على ذلك: التركيز على حل المشكلات، ومهارات التواصل، والعمل الجماعي، والمهارات التنظيمية، وأخلاقيات الأعمال لضمان تمكين الخريجين من اكتساب مخرجات التعلُّم المطلوبة، ومواجهة تحديات موقع العمل. ولجنة المراجعة تُقدِّر أن مُخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج منصوص عليها بوضوح، وتتوافق مع أهداف البرنامج وغاياته.

5.2 مُخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية منصوص عليها بوضوح في توصيفات المقررات. ويقدِّم تقرير التقييم الذاتي خارطة مهارات المنهج الدراسي، والتي تبيِّن كيف يساهم كل مُخرج من مُخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات في دعم مُخرجات التعلُّم الخاصة بالبرنامج. وقد اطلعت لجنة المراجعة على العينات التي قُدِّمت لها، ولاحظت أنَّ هذه العينات، بشكلٍ عام، تتناسب مع محتوى المقرر ومستواه. ولكن، تلاحظ لجنة المراجعة أن هناك ثلاثة مقررات هي: (MAKT321)، (INTD336)، و(INTD209) مصممة وفقًا لمخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج ككل. وتقترح لجنة المراجعة أن تقوم الكلية بتعديل وضع هذه المقررات ضمن خارطة المهارات الخاصة بالمنهج الدراسي؛ لتضمن وجود توافق أكثر انتقائية لهذه المقررات، مع مُخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج. وقد أوضح الأساتذة الذين قابلتهم لجنة المراجعة أنهم قاموا بإدخال مقرر حل المشكلات، ومهارات التواصل، والعمل الجماعي، والمهارات التنظيمية الحسابية والتحليلية في برنامج البكالوريوس في الاقتصاد والمال؛ لضمان تمكين الخريجين من مواجهة تحديات مكان العمل، واكتساب مُخرجات التعلُّم المطلوبة. ولجنة المراجعة تُقدِّر أن مُخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات – بشكل عام – مكتوبة بشكلٍ جيد، وأنها تتطابق مع محتويات المقررات ومستوياتها.

6.2 استنادًا لتقرير التقييم الذاتي، ووثيقة إرشادات برنامج التدريب العملي، فإن برنامج البكالوريوس في الاقتصاد والمال يتضمن مقررًا إلزاميًّا للتدريب العملي (INTR400)، بواقع ست ساعات معتمدة مخصصة له، و(180) ساعة عمل كحدٍّ أدنى. وقد لاحظت لجنة المراجعة أن مجموع الساعات المعتمدة المخصصة للتدريب العملي أعلى من المعايير المتوقعة؛ ولذا توصي الكليةَ بتعديلها. وخلال المقابلات، أوضح الأساتذة أن على الطلبة أن يكملوا (90) ساعة معتمدة؛

ليكون في وسعهم التسجيل في مقرر التدريب العملي. ووفقًا لإرشادات برنامج التدريب العملي لطلبة الدراسات الأولية (البكالوريوس)، فعلى الطلبة أن يقدموا تقارير بين أسبوع وآخر عن تدريبهم العملي، إضافة إلى التقرير النهائي. وعلى الرغم من أن تقرير التقييم الذاتي يشير إلى أن مقرر التدريب العملي هو مقرر "إلزامي ما لم تكن هناك ظروف موجِبة لغير ذلك"، فإنه يوضح، وفي بعض الحالات، أنَّ الطلبة يستطيعون اختيار اثنيْن من المقررات الاختيارية (ثلاث ساعات معتمدة لكلٍّ منهما) بدلاً من مقرر التدريب العملي لاسيما بالنسبة للطلبة الذين يعملون، أو كانت هناك فرصٌ محدودة للتدريب في سوق العمل. وكما هو محدد في تقرير التقييم الذاتي، وكما تأكَّد كذلك أثناء المقابلات، فهناك مجموعة مقترحة من المقررات الدراسية المتقدمة مثل: (FINC499)، (ECON303)، و(ECON420) تُطرحُ لتحل محل برنامج التدريب العملي. وعلى الرغم مما ذُكِر أعلاه، فإن شروط هذا الإعفاء غير واردة في إرشادات التدريب العملي لطلبة الدراسات الأولية. وعلاوة على ذلك، تلاحظ لجنة المراجعة أن مقرر التدريب العملي غير موجود في الفصل الدراسي الثامن في الخطة الدراسية، على الرغم من أن المقرريْن الاختياريين بوصفهما بديلًا عن مقرر التدريب العملي قد وردا فيها. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة بأن تقوم الكلية بتعديل وضع مقرر التدريب العملي، وأن تحدد أسباب الإعفاء؛ لتضمن تحقيق مُخرجات تعلُّم متكافئة لجميع الطلبة، بغض النظر عن الخيار الذي يلجئون إليه.

7.2 لقد طوّرت الجامعة الأهلية خطة للتعليم والتعلُّم منفّذة في عموم الجامعة. وتتطرق هذه الخطة لتفاصيل حول طرق التعليم والتعلم المتنوعة، وأنَّ العديد منها يشجع الطلبة على تحمل مسئولية تعلّمهم. وتشمل طرق التعليم والتعلُّم هذه: العمل الجماعي، والدروس العملية التي تُقدم، والتعلُّم القائم على العمل (من خلال استخدام أحد البرمجيات في بعض المقررات، ودراسات الحالة، ودعوة محاضرين من قطاع الصناعة). وقد تأكَّد استخدام هذه الطرق من خلال المقابلات التي أجرتها لجنة المراجعة مع الطلبة، ومن خلال الوثائق التفصيلية المقدمة في ملفات المقررات الدراسية مثل: (ECON310)، (ECO410)، و(ECON499). كما تساهم هذه الطرق في تحقيق أهداف البرنامج ومخرجات التعلُّم المطلوبة؛ كونها تشمل مهارات البحث، وتعزز مهارات الطلبة في التواصل، وتعزز مسئوليتهم نحو تعلُّمهم. ولجنة المراجعة تثمِّن هذا التنوع في طرق التعليم والتعلُّم المستخدمة من قبل فريق البرنامج، والذي يساهم في تحقيق مخرجات التعلُّم المطلوبة. وعلى الرغم مما ورد أعلاه، فإن لجنة المراجعة تشجِّع القسم على تعزيز استخدام تلك الطرق في مقررات المستوييْن (100) و(200) من برنامج البكالوريوس في الاقتصاد والمال.

8.2 هناك دليل للتقييم على مستوى الجامعة؛ للتأكد من أنَّ السياسات والإجراءات الخاصة بالتقييم مطبقة ومنقولة بشكلٍ جيد للطلبة والأساتذة. كما أنَّ هناك آليات شفافة لمنح الدرجات لإنجازات الطلبة، وتقديم الأجوبة النموذجية لجميع الامتحانات. كما توجب سياسة التقييم أيضًا تقديم تغذية راجعة للطلبة في الوقت المناسب. ولكن، ومن خلال العينات المقدمة، لوحِظ أن التغذية التحريرية الراجعة المقدّمة للطلبة محدودة. ولجنة المراجعة تشجِّع الأساتذة على تقديم تغذية تحريرية راجعة تفصيلية للطلبة عن أعمالهم. وقد تضمنت المفردات الدراسية المقدمة عمودًا يشير إلى ربط التقييمات بمخرجات التعلُّم المطلوبة. وخلال المقابلات، لوحِظ كذلك أن الطلبة على دراية بإجراءات الاعتراض والتظلم إذا رغبوا في التظلم من الدرجات الممنوحة لهم. ومع ذلك، فقد لاحظت لجنة المراجعة أن الكُتيِّب الإرشادي لا يحتوي على جزء خاص يبيِّن جميع جوانب عملية التقييم. ولجنة المراجعة تشجِّع الكلية على معالجة هذا الامر. وقد أوضح الأساتذة الذين قابلتهم لجنة المراجعة أن أدوات التقييم تشمل طرقًا تكوينية وتجميعية، وأنها مقسَّمة إلى أعمال الفصل (60%)، والامتحانات النهائية (40%). وتشمل أعمال المقرر: الاختبارات القصيرة، والواجبات، ودراسات الحالة، وأوراق العمل. وإضافة إلى ذلك، فهناك إرشادات للتصحيح لكلٍّ من امتحانات منتصف الفصل، والامتحانات النهائية، كما أن هناك سياسة مُطوَّرة لاستخدام التدقيق الداخلي والخارجي؛ وهو الأمر الذي تأكَّد خلال المقابلات مع الأساتذة والمدققين الداخليين والممتحِنين/ المدققين الخارجيين لبرنامج البكالوريوس في الاقتصاد والمال. من خلال مراجعة جميع الأدلة، فإن لجنة المراجعة تلاحظ – مع التقدير – وجود سياسات شفافة وعادلة لتقييم الطلبة، تنص على كيفية ربط التقييم بمُخرجات التعلُّم المطلوبة، وأن هذه السياسات معروفة جيدًا لدى كلٍّ من أعضاء هيئة التدريس والطلبة.

9.2 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص برنامج التعلُّم، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- أهداف برنامج البكالوريوس في الاقتصاد والمال منصوص عليها بوضوح، وتتوافق بشكلٍ جيد مع رؤية ورسالة الكلية والجامعة.
- المنهج الدراسي لبرنامج البكالوريوس في الاقتصاد والمال منظَّم بشكلٍ يوضح التدرج الدراسي والموازنة بين المعارف، والمهارات، والنظريات، والتطبيق، مع أعباء دراسية مناسبة للطلبة.
- المفردات الدراسية تنطوي على قدر مناسب من السعة والعمق بما يعزز تقديم البرنامج.

- مُخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج منصوص عليها بوضوح، ومتوافقة مع أهداف وغايات البرنامج.
- هناك مجموعة متنوعة من طرق التعليم والتعلُّم التي يطبقها فريق البرنامج؛ للمساعدة في تحقيق مخرجات التعلُّم المطلوبة.
- هناك سياسات عادلة وشفافة للتقييم، وهي معروفة جيدًا لدى أعضاء هيئة التدريس والطلبة، وتتيح للطلبة فرصة الاعتراض والتظلم.

10.2 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- تعديل عدد الساعات المعتمدة المخصصة لبرنامج التدريب العملي.
- تعديل وضع مقرر التدريب العملي، ودوره في البرنامج، وتحديد أسباب الإعفاء لتضمن تحقيق مُخرجات تعلُّم متكافئة لجميع الطلبة بغض النظر عن الخيار الذي يلجئون إليه.

11.2 الحُكم النهائي

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **ببرنامج التعلُّم.**

3. المؤشر (2): كفاءة البرنامج

يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

1.3 لدى الجامعة الأهلية سياسة قبول على مستوى الجامعة؛ تنص على حصول الطالب على شهادة الثانوية العامة، أو ما يعادلها للقبول في برامج الدراسات الأولية (البكالوريوس). ومع ذلك، فليس هناك حدٌّ أدنى مُحدِّدٌ للدرجة في شهادة الثانوية العامة. كما أن هناك اختبار تحديد مستوى في اللغة الإنجليزية لجميع الطلبة قبل التسجيل في برنامج البكالوريوس. أمَّا الطلبة المتقدمون الحاصلون على شهادات الاختبارات العالمية مثل الـ (IELTS) أو الـ (TOEFL)، فيتم إعفاؤهم من اختبار اللغة الإنجليزية. وتشعر لجنة المراجعة بعدم الارتياح حِيال عدم وجود درجات مُحدِّدة فيما يخص معدل الدراسة الثانوية، ودرجة اختبار تحديد المستوى (الكفاءة) في اللغة الإنجليزية، واختبارات الـ (IELTS) أو الـ (TOEFL)؛ لغرض الإعفاء من اختبار تحديد المستوى في اللغة الإنجليزية. أما الطلبة المتقدمون من حملة الثانوية العامة التي حصلوا عليها قبل خمس سنوات فيُعدون طلبة مستوفين وعليهم، إضافة إلى نجاحهم في اختبار اللغة الإنجليزية، النجاح في اختبار الرياضيات كذلك. كما يتم قبول الطلبة المنقولين في البرنامج إن كانوا قد أكملوا بنجاح فصلاً دراسيًّا واحدًا على الأقل في جامعة أخرى معترف بها. والحد الأقصى من المقررات الدراسية التي يمكن تحويلها هو (66%) من المقررات التي درسها هؤلاء الطلبة إذا كانت درجة المتقدم في تلك المقررات بتقدير: "ج"، على الأقل. ولذا توصي لجنة المراجعة بأن تحدد الجامعة الأهلية بشكلٍ واضح متطلباتها فيما يتعلق بدرجة الطالب في الثانوية العامة، واختبارات تحديد المستوى، وأن تجعل هذه المتطلبات معروفة لدى كافة الأطراف ذات العلاقة.

2.3 درست لجنة المراجعة سجل مواصفات الطلبة المقبولين في برنامج البكالوريوس في الاقتصاد والمال، ولاحظت أنه وبشكل عام يتطابق مع سجل مواصفات الطلبة ومع أهداف البرنامج. وتتضمن هذه المواصفات معلومات عن الخلفية الدراسية للطالب، والجنس، والجنسية، والمعدل التراكمي للدرجات (GPA) في الثانوية العامة. وتلاحظ لجنة المراجعة أن نسبة الثانوية العامة للطلبة المقبولين تتراوح ما بين (66%) إلى (99%)، وهو أمرٌ مقبول. وخلال المقابلات مع الأساتذة، أكَّد هؤلاء على أن هذه البيانات التفصيلية عن الطلبة قد ساعدت كلًّا من أعضاء هيئة تدريس المقررات، والمرشدين الأكاديميين في العمل على تعزيز خبرة تعلُّم الطلبة، وتعزيز

تقديم برنامج البكالوريوس في الاقتصاد والمال. وبعد دراسة ملف مواصفات الطلبة المقبولين، لاحظت لجنة المراجعة أن الطلبة من المسار الأدبي، والعلمي، والتجاري والصناعي يتم قبولهم في البرنامج. ولكن، وخلال جلسات المقابلة، لم تقدَّم للجنة المراجعة طريقة مُنظَّمة وواضحة للدعم الإضافي المقدم لطلبة هذه المسارات المختلفة؛ لمساعدتهم على تقوية خلفياتهم الدراسية عند الحاجة لذلك. ولذا توصي لجنة المراجعة بأن تقوم الكلية بدراسة لتقييم مواصفات الطلبة لاسيما أولئك الذين لا يأتون من المسار التجاري، أو العلمي ومقارنتها مع أدائهم وتقدمهم الدراسي؛ لضمان نجاحهم في البرنامج. وإضافة إلى ذلك، توصي لجنة المراجعة بأن تحدد الكلية الخطوات الواجب اتخاذها لإعداد هؤلاء الطلبة للالتحاق ببرنامج البكالوريوس في الاقتصاد والمال.

3.3 لاحظت لجنة المراجعة أن هناك خطوطًا واضحة للمسئولية فيما يتعلق بإدارة البرنامج في كلية إدارة الأعمال والتمويل، وفقًا للوائح المعمول بها. ويرتبط رئيس القسم مباشرة بعميد كلية إدارة الأعمال والتمويل، كما أنه يدير المسئوليات والمهام اليومية للبرنامج. كذلك هناك مسئوليات منصوص عليها بوضوح لرئيس القسم، وقد كان أعضاء هيئة التدريس الذين قابلتهم لجنة المراجعة على دراية جيدة بتلك المسئوليات. وتشعر لجنة المراجعة بالرضا نحو الطريقة التي يُدار بها البرنامج. ومع ذلك، فإن اللجنة تشعر بالقلق حِيال القائمة الطويلة من المسئوليات المناطة برئيس القسم كما ستتم مناقشتها تحت المؤشر 4.

4.3 يساهم ثمانية أعضاء هيئة تدريس في تقديم برنامج البكالوريوس في الاقتصاد والمال. كما أنَّ جميعهم لديهم مجموعة واسعة من التخصصات والمؤهلات العلمية، إضافة إلى امتلاكهم حدًّا أدنى من الخبرة في مجال التدريس يبلغ في المتوسط (10) سنوات. ويذكر تقرير التقييم الذاتي الدرجات الأكاديمية للأساتذة؛ كدرجة أستاذ، ودرجة أستاذ مشارك، ودرجة أستاذ مساعد، ومحاضرين. وجميع هؤلاء الأعضاء مسئولون أيضًا عن تقديم برامج أخرى تطرحها الكلية. وبناءً على مشاركة الأساتذة في تدريس البرنامج، فإن النسبة بين أعداد الطلبة إلى عدد الأساتذة هي: (1:6) في السنوات الأربع الأخيرة. وقد درست لجنة المراجعة السِّير الذاتية للأساتذة الذين يدرِّسون البرنامج، وقد تأكدت من أنَّ هناك مجموعة متنوعة من التخصصات والمؤهلات العلمية بما يناسب تقديم البرنامج. وعلاوة على ذلك، قُدِّمت للجنة المراجعة قائمة بالأوراق البحثية للأساتذة، ولاحظت أن أعضاء هيئة التدريس قد شاركوا بفعاليات بحثية مختلفة، وأن موضوعات الأوراق البحثية ذات صلة بالتخصص. ولجنة المراجعة تُقدِّر ملاءمة المؤهلات العلمية

والمجالات التخصصية لأعضاء هيئة التدريس الذين يقومون بتدريس برنامج البكالوريوس في الاقتصاد والمال.

5.3 لدى الجامعة الأهلية سياسة موثقة جيدًا فيما يتعلق بتوظيف، وتقييم، وترقية، واستبقاء الأساتذة. ويشير تقرير التقييم الذاتي إلى النهج الاستباقي في توفير الأساتذة، تتصدره خطة أولية للقوى العاملة؛ يعدها رئيس ومجلس القسم، ثمَّ يعتمدها عميد الكلية ولجنة التعيينات والترقيات. وتُرفع توصيات هذه اللجنة إلى مجلس الجامعة؛ لغرض الموافقة النهائية عليها. وما أن تتمَّ هذه الموافقة، يتم إرسال رسالة إلى الشخص المرشح من مكتب الرئيس. وقد لاحظت لجنة المراجعة أن معدل الاستبقاء خلال السنتيْن الأخيرتيْن كان (83,3%)، وهو أمر مقبول. كما يتم تعريف الأساتذة الجدد بالمؤسسة من قِبل قسم الموارد البشرية. وخلال المقابلات، أكَّد الأساتذة رضاهم الكبير عن البرنامج التعريفي. ولجنة المراجعة تُثمِّن أنَّ هناك برنامجًا تعريفيًّا يفي بالغرض للأساتذة الجدد. كما أنَّ لدى الجامعة الأهلية نظامًا رسميًّا لتقييم الأساتذة. وتتكون استمارة التقييم من: التقييم الذاتي الذي يقيم به الأستاذ نفسه، وتقييم الطلبة، وتقييم رئيس القسم، وجودة الأبحاث والتدريس، والمشاركة المجتمعية. وتلاحظ لجنة المراجعة أن تقييم الأساتذة يتم بصورة منتظمة. كما أنَّ هناك سياسة واضحة للترقية تنص على الشروط المطلوبة، والإجراءات الواجب اتباعها لغرض الترقية. وقد أُبلِغت لجنة المراجعة أنه قد تمت ترقية عضو هيئة تدريس واحد في الكلية خلال السنتيْن الدراسيتيْن الأخيرتيْن. وقد درست لجنة المراجعة عيِّنة من ملف الترقيات المقدمة لها، وهي تشعر بالرضا نحو تلك العملية. ولجنة المراجعة تُثمِّن أن هناك سياسات واضحة للتوظيف، والتقييم، والترقية وهي كافية لاستبقاء الأساتذة ودعم تقديم البرنامج.

6.3 يقدِّم تقرير التقييم الذاتي معلومات عن البرنامج الخاص بنظام القبول والتسجيل (ADREG)، والذي يدعم عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالقبول والتسجيل، والانسحاب، وعدد المجموعات، والمقررات الدراسية المراد طرحها. وقد أوضحت المقابلات مع الأساتذة أن هناك تدريبًا يقدم لهم؛ لمساعدتهم في استخدام هذا البرنامج. وخلال الزيارة الميدانية، قُدِّمت للجنة المراجعة أدلة لبيان الدور الحيوي الذي يؤديه هذا البرنامج عندما يتعلق الأمر بقرارات ذات صلة بإدارة البرنامج، والتقدم الدراسي للطلبة، وكذلك التشخيص المبكر للطلبة "المتعثرين أكاديميًّا" ودعمهم. وخلال الزيارة الميدانية كذلك، أُتيحت الفرصة للجنة المراجعة لمشاهدة عمل نظام الـ (ADREG). وقد لاحظت لجنة المراجعة أن لدى الجامعة الأهلية فريق عمل مهمته إضافة مزايا لبرنامج الـ (ADREG) إذا دعت الحاجة؛ الأمر الذي يجعل من برنامج الـ (ADREG) نظامًا مفيدًا للغاية

لإدارة البرنامج بصورة فاعلة. ولجنة المراجعة تُثمِّن أن برنامج الـ (ADREG) يتم استخدامه من قبل الجميع، وأنه آمن، ويقدم مجموعة مناسبة من التقارير؛ لدعم عملية اتخاذ القرارات.

7.3 يوضح تقرير التقييم الذاتي أن لدى الجامعة الأهلية سياسات وإجراءات مطبقة؛ لضمان أمن وسلامة سجلات الطلبة. ووفقًا لهذه السياسة، فإنه يتم القيام بإعداد نتائج الطلبة، وسجلاتهم، وحضورهم المقررات الدراسية، وكشوفات الدرجات، وتغيير الدرجة، وإجراء التخزين الاحتياطي، والأرشفة، من خلال برنامج الـ(ADREG). كما علِمت لجنة المراجعة أيضًا من خلال المقابلات أن لدى الجامعة الأهلية خطة للاسترجاع في حالة الكوارث؛ يتم بموجبها التخزين الاحتياطي للبيانات يوميًّا، وأسبوعيًّا، وشهريًّا، وسنويًّا؛ لتفادي أي فقدان محتمل للبيانات؛ نتيجة للكوارث كالحريق مثلاً. كما أنَّ هناك نظاميْن للتخزين الاحتياطي للسجلات: داخل وخارج الحرم الجامعي. كما توجد هناك ترتيبات لضمان أمن وسلامة السجلات من خلال آلية تفويض معرَّفة والوقاية من الفيروسات، واستخدام الـ firewall. ويزوّد المستخدمون بخاصية (اسم مستخدم)، و(كلمة مرور) خاصة بكلٍّ منهم؛ للدخول إلى نظام الـ (ADREG). وقد أوضح الأساتذة خلال المقابلات بأنه، وقبل الموافقة على الدرجات، يتم التحقق منها من قبل عضو هيئة التدريس، ورئيس القسم، وعميد الكلية. أما عملية تغيير الدرجة، وبحسب تقرير التقييم الذاتي، فتتطلب التحقق على مستويات متعددة من قِبل رئيس القسم، وعميد الكلية، وعميد شئون الطلبة. وإضافة إلى ذلك، فهناك موظف ضمان جودة مُعيَّن خصيصًا للتحقق من دِقة سجلات الطلبة. ولجنة المراجعة تشعر بالرضا نحو الترتيبات المطبقة لحماية هذه السجلات. وقد أكدت المقابلات مع الأساتذة والموظفين الإداريين تنفيذ الإجراءات الخاصة بالموافقة والتحقق. وخلال المقابلات، أُبلِغت لجنة المراجعة بأن السجلات الورقية، واوراق إجابة الامتحانات النهائية، وملفات الطلبة تُحفظ في غرفة مقفلة. ولجنة المراجعة تُثمِّن وجود سياسات وإجراءات، منفَّذة بصورة منظَّمة؛ لضمان أمن سجلات الطلبة ودِقة النتائج.

8.3 بعد الجولة التفقدية التي قامت بها في الحرم الجامعي للجامعة الأهلية، قامت لجنة المراجعة بزيارة القاعات الدراسية والمزودة بأجهزة عرض إلكترونية، ومختبرات الحاسوب، ومكتبة الجامعة، والمرافق الأخرى. وخلال الجولة التفقدية في المكتبة، قامت لجنة المراجعة بمراجعة مجموعة المصادر الموجودة فيها والمتوفرة للطلبة، والتي تشمل: الكتب الورقية، والإلكترونية، والمجلات والدوريات العلمية، وقواعد البيانات، والمصادر الإلكترونية، والتي يستطيع الطلبة الوصول إليها من داخل وخارج الحرم الجامعي. وتلاحظ لجنة المراجعة أن هناك مجموعة مقبولة من الكتب

الورقية، والإلكترونية، وقواعد البيانات في مكتبة الجامعة الأهلية، كما تشجع الكلية على مواصلة زيادة مقتنيات المكتبة ذات العلاقة بالتخصصات المختلفة لإدارة الأعمال. وقد أبلغت لجنة المراجعة أن الطلبة يستطيعون الوصول إلى مقتنيات المكتبة من داخل الحرم الجامعي وخارجه. كما تلاحظ لجنة المراجعة العدد المحدود من أماكن المطالعة الخصوصية المتاحة للطلبة، وأنّ مقرَّ بيع الكتب يقع داخل المكتبة؛ ولذلك، فإن لجنة المراجعة توصي الجامعة الأهلية بأن تنقل مقرَّ بيع الكتب خارج المكتبة؛ لتوفير المزيد من المساحة للطلبة داخلها، وضمان عدم حصول ازدحام فيها، لاسيما مع بداية الفصل الدراسي. وخلال الجولة التفقدية في الحرم الجامعي، التقت لجنة المراجعة بموظفي المكتبة، والذين شرحوا لها الخدمات التي يقدمونها للطلبة. وخلال المقابلات مع كبار الموظفين، علِمت لجنة المراجعة أن الجامعة توفر خدمات الإنترنت، والبريد الإلكتروني، والمساعدة في حل المشكلات الفنية، وتثبيت البرمجيات، وتمكين جميع الطلبة وأعضاء هيئة التدريس من الحصول على خدمات الجامعة. وقد تم رفع جميع مقررات برنامج البكالوريوس في الاقتصاد والمال على نظام الـ (Moodle)، كما يتلقى جميع الطلبة تدريبًا على كيفية استخدامه. وإضافة إلى ذلك، فهناك (11) مختبر حاسوب؛ يتسع كلٌّ منها لـ (20) طالبًا. وتُستخدم هذه المختبرات في جميع البرامج التي تطرحها الجامعة. وقد قامت لجنة المراجعة بزيارة بعض مختبرات الحاسوب، ولاحظت أن الكلية تعيِّن أحد الفنيين المختصين بتقنية المعلومات؛ لمساعدة عضو هيئة التدريس لمعالجة أيَّ عُطلٍ تقنيٍّ طارئ أثناء المحاضرة. كما حرصت الكلية كذلك على أن تكون هناك ساعات فراغ ضمن ساعات حجز المختبرات، والإعلان عنها على أبواب المختبرات؛ لتمكين الطلبة من العمل على مشروعاتهم أو واجباتهم. ولجنة المراجعة مقتنعة بالترتيبات المُطبّقة؛ لضمان وجود مصادر تعلم كافية لجميع الطلبة.

9.3 تستخدم الجامعة الأهلية نظام الـ(ADREG)؛ لمتابعة استخدام مصادر التعلم داخل المكتبة، والاستخدام الصفي كذلك. كما تتم متابعة المصادر الإلكترونية (قواعد البيانات) من خلال سجلات متابعة قواعد البيانات الموجودة في المكتبة. وتُعدُّ هذه السجلات من قِبل موظفي المكتبة، كما تُستخدم لإثراء القرارات حول تجديد الاشتراك في قواعد البيانات. كذلك يمكن الحصول على التقارير الخاصة بمتابعة استخدام نظام الـ (Moodle)، بسهولة عند الحاجة. وقد قُدِّمت للجنة المراجعة محاضر اجتماعات نوقشت فيها هذه التقارير، وقد تمَّ العملُ بمقتضى ما جاء فيها. ولجنة المراجعة تشعر بالرضا عن النظام الحالي للمتابعة، والذي يتيح للجامعة تقييم الاستفادة من المختبرات والمصادر الإلكترونية.

10.3 خلال الزيارة الميدانية، لاحظت لجنة المراجعة أن هناك إجراءات دعم مطبقة للطلبة، والتي تُقدَّم من خلال المختبرات، والمكتبة، وخدمات الإرشاد النفسي، والإرشاد والدعم الأكاديمي، وكيفية استخدام المصادر الإلكترونية. كما يؤدي نظام الـ (Moodle) دورًا مهمًّا في جميع هذه الجوانب. كذلك توجد جميع المقررات الدراسية للبرنامج على هذا النظام؛ لدعم الطلبة في التعلُّم الإلكتروني. وخلال المقابلات مع الإدارة والأساتذة والموظفين الإداريين، وأثناء زيارة هذه المصادر، ظهر أن هناك إجراءات خاصة مُتخذة لدعم الطلبة من ذي احتياجات خاصة معينة، والتي تغطيها المرافق المتوفرة حاليًا، كما توجد هناك إدارة للإرشاد الوظيفي؛ تقدِّم الإرشاد للطلبة حول كيفية تأمين فرص التدريب العملي، والحصول على وظائف دائمة. وعلاوة على ذلك، يُعيَّن لكل طالب مشرف أكاديمي، يقدم له الدعم المستمر واللازم خلال دراسته، وكذلك هناك مُرشِد طلابي للطلبة؛ يعالج المشكلات غير الأكاديمية والتي يحتاج فيها الطلبة إلى التوجيه والمشورة. إلا أنَّ لجنة المراجعة لاحظت أنَّ وحدة الدعم الإرشادي للطلبة تقع في مكان بارز للغاية. ولذا توصي لجنة المراجعة بأن تقوم الجامعة الأهلية بتغيير مكان وحدة الدعم الإرشادي للطلبة إلى مكان آخر مناسب؛ للمحافظة على خصوصية الطلبة. وخلال المقابلات، عبَّر الطلبة عن درجة عالية من الرضا نحو خدمات الدعم والإرشاد الأكاديمي المقدمة لهم. كما قد تأكَّد هذا الأمر من خلال نتائج استطلاعات الطلبة. ولجنة المراجعة تُثمِّن حجم وجودة خدمات الدعم المقدّمة لطلبة البرنامج.

11.3 هناك تعريف يقدَّم لجميع الطلبة الجدد، إضافة إلى الطلبة المنقولين من جامعات أخرى في بداية كل سنة دراسية. ويتضمن البرنامج جلسات تعريفية حول الإجراءات المتبعة على مستوى الجامعة، حيث تتم مناقشة القضايا ذات الصلة بدليل الطالب، والكُتيِّب الإرشادي الخاصيْن بالجامعة الأهلية، إلى جانب القضايا الأخرى على مستوى الكلية، والعمليات والمتطلبات، الخاصة بكل برنامج، بما في ذلك مناقشة توصيف برنامج البكالوريوس في الاقتصاد والمال. وخلال المقابلات، عبَّر الطلبة عن رضاهم عن كفاءة البرنامج التعريفي؛ كونه يقدِّم لهم معلومات قيِّمة عن سياسات وضوابط الجامعة الأهلية. ولجنة المراجعة تُقدِّر الترتيبات الخاصة بالبرنامج التعريفي. ومع ذلك، تلاحظ لجنة المراجعة أن الطلبة الذين يفوتهم حضور البرنامج التعريفي عادة ما يتسلمون نسخًا من دليل الطالب، والوثائق الأخرى؛ ليطلعوا عليها بأنفسهم. ولجنة المراجعة تشجِّع الكلية على وضع وتطبيق ترتيبات مناسبة؛ لتضمن أن جميع الطلبة الجدد والمنقولين يمرّون بالعملية التعريفية قبل بدء الدراسة.

12.3 هناك آلية مطبقة لتقديم الدعم الأكاديمي للطلبة، ولاسيما الطلبة "المتعثرين أكاديميًّا". كما أنَّ جزءًا من دور الإرشاد الأكاديمي يتضمن مراقبة التقدم الدراسي للطلبة؛ ووفقًا لـ "سياسة الطلبة المتعثرين أكاديميًّا" لدى الجامعة الأهلية، فإنه يجب وضع الطالب تحت المراقبة عندما ينخفض المعدل التراكمي لمجموع درجاته إلى الحد المنصوص عليه في الدليل الإرشادي، والذي يُشار إليه في نظام الـ (ADREG) باستخدام خاصية (الراية الحمراء). وبحسب الدليل الإرشادي للجامعة الأهلية، يعتمد الحد الأدنى لهذا المعدل على المجموع الكلي لعدد الساعات المعتمدة التي أكملها الطالب. كما تُرسل انذارات حالات التعثر الأكاديمي عبر البريد الإلكتروني إلى المرشد الأكاديمي للطالب، وأعضاء هيئة تدريس المقررات، والمرشد الطلابي في الجامعة، وإلى رئيس القسم. وقد وجدت لجنة المراجعة أدلة على محاضر الاجتماعات والتدخلات العلاجية التي تم القيام بها لدعم الطلبة المشخّصين بوصفهم طلبة "متعثرين أكاديميًّا". ولجنة المراجعة تُثمِّن الآليات المطبقة لتشخيص ودعم الطلبة "المتعثرين أكاديميًّا" في الوقت المناسب في برنامج البكالوريوس في الاقتصاد والمال.

13.3 لدى الجامعة الأهلية بيئة تعلّم تتيح فرصًا للطلبة؛ لتطوير أنفسهم من خلال التعلُّم غير الرسمي كالأنشطة الإضافية المصاحبة للمنهج الدراسي، والتي تشمل: المشاركة في مجلة الجامعة الأهلية، والنادي النفسي، وحملات جمع التبرعات الخيرية. كما في إمكان الطلبة أن يقضوا فصلاً دراسيًّا واحدًا ولسنة واحدة في الخارج بوصفه جزءًا من برنامج التبادل الطلابي مع معهد Institute Superieur de Gestion في فرنسا أو من خلال برنامج التبادل الطلابي (2+2) مع جامعة (Brunel University) في المملكة المتحدة؛ وهذا الأمر يتيح للطلبة فرصة فهم ثقافات مختلفة، وتحسين مهاراتهم اللغوية. وعلاوة على ذلك، فإن بيئة التعلُّم معزَّزة من خلال الزيارات الميدانية، وزيارة الدول الأجنبية ودول مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى ترتيب بعض الفعاليات والمناسبات الخاصة، مثل: (معرض المهن، واليوم الثقافي، والمَعارض). ولجنة المراجعة تُثمِّن المساعي المبذولة من جانب الكلية؛ لخلق بيئة تعلّم تشجِّع على توسيع خبرات التعلُّم غير الرسمي للطلبة.

14.3 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص كفاءة البرنامج، تود اللجنة أن تشير، مع التقدير، إلى ما يلي:

- هناك برنامج تعريفي فاعل للأساتذة الجدد.
- هناك سياسات واضحة للتعيين، والتقييم، والترقية؛ كافية لاستبقاء الأساتذة، ودعم تقديم البرنامج.
- استخدام نظام القبول والتسجيل (ADREG)، الذي يتيح الحصول على مجموعة مناسبة من التقارير التي تستخدم لدعم عملية اتخاذ القرارات.
- هناك سياسات وإجراءات مناسبة، منفذَة بشكلٍ مُنظَّم؛ لضمان أمن وسلامة سجلات الطلبة ودقة النتائج.
- هناك مجموعة عالية الجودة من خدمات الدعم المقدمة للطلبة.
- هناك آليات مطبقة؛ لتشخيص ودعم الطلبة المتعثرين أكاديميًّا في الوقت المناسب.

15.3 فيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة توصي بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- الإفصاح عن متطلبات القبول بشكل واضح فيما يتعلق بالمعدل التراكمي لشهادة الثانوية العامة، والدرجة المطلوبة في اختبارات الكفاءة باللغة الإنجليزية، وكذلك النسبة المطلوبة في اختبارات القبول في الجامعة، وجعل هذه المتطلبات معروفة لدى كافة الأطراف ذات العلاقة.
- إجراء دراسة لتقييم سجل مواصفات الطلبة لاسيما القادمين من غير المسار العلمي أو التجاري، ومقارنتها مع أدائهم وتقدمهم الدراسي؛ وايضاح الخطوات المتخذة؛ لتسهيل التحاقهم بالبرنامج.
- نقل مقر بيع الكتب خارج المكتبة؛ لإتاحة مساحة أكبر للطلبة لضمان ألا تكون المكتبة مزدحمة لاسيما في بداية الفصل الدراسي.
- نقل موقع وحدة الدعم الإرشادي للطلبة إلى موقع آخر مناسب؛ للمحافظة على خصوصية الطلبة.

16.3 **الحُكم النهائي**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بكفاءة البرنامج.**

4. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

1.4 لقد عرَّفت الجامعة الأهلية (12) مواصفة عامة للخريجين، و(10) مواصفات خاصة؛ ترتبط بكلية إدارة الأعمال والتمويل لإعداد الطلبة لمواجهة التحديات التي تواجههم في مواقع العمل. وهذه المواصفات توجد ضمن مُخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج، والتي يتم تقديمها من خلال تشكيل المفردات الدراسية للمقررات، وتحويل مُخرجات التعلُّم المطلوبة لهذه المقررات إلى مُخرجات تعلُّم مطلوبة للبرنامج. وعلى الرغم من أن مواصفات الخريجين هذه غير مترابطة بشكلٍ صريح وفقًا لمُخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج، لكنها مغطاة من خلال وسائل تقديم وتقييمات متنوعة. وتشعر لجنة المراجعة بالرضا من أن مواصفات الخريجين قد تم تضمينها في النصوص المعبِّرة عن مُخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج، وأنها منقولة إلى مستوى المقررات الدراسية من خلال خارطة مهارات المنهج الدراسي. كما تلاحظ لجنة المراجعة أن الأساتذة الذين قابلتهم لديهم فهمٌ واضحٌ لهذه المواصفات، والتحقق منها عن طريق التقييمات. وعلى الرغم من أن لجنة المراجعة تثمِّن أن مواصفات الخريجين المنصوص عليها بوضوح توجد ضمن توصيف البرنامج، لكنها تشجِّع الكلية على أن تربط مواصفات الخريجين المنصوص عليها مع مُخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج بشكلٍ صريح.

2.4 هناك سياسة للمقايسة المرجعية؛ طوّرتها الجامعة الأهلية، وينفذها فريق برنامج البكالوريوس في الاقتصاد والمال؛ لمقايسة البرنامج مرجعيًّا مـــع خمس جامعـــات عالمية إحداها جامعة Brunel University (المملكة المتحدة)؛ والتي صادقت على برنامج البكالوريوس في الاقتصاد والمال. ويشمل نطاق المقايسة المرجعية محتوى المناهج الدراسية، وبُنية البرنامج. كما يتم فحص المعايير الأكاديمية كذلك من خلال عملية تتضمن ممتحِنين خارجيين، من الأكاديميين في البحرين، أو من دول المنطقة. كما تقدم دراسة المقايسة المرجعية لبرنامج البكالوريوس في الاقتصاد والمال أدلة على وجود مقايسة مرجعية غير رسمية، قد تم القيام بها. وقد تمت هذه المقارنات من خلال معلومات متاحة للاطلاع العام وتصفح الإنترنت. والجدير بالملاحظة أن نتائج المقايسات المرجعية هذه غير مُدخلة في البرنامج بعد؛ لأنها قد تمت مؤخرًا. وتلاحظ لجنة المراجعة جهود الكلية في المقايسة المرجعية لبرنامج البكالوريوس في الاقتصاد والمال مع جامعات عالمية. ومع ذلك، توصي لجنة المراجعة بأن تقوم الكلية بوضع إطار رسمي

لعلاقاتها مع الجامعات التي تريد أن تقايس نفسها معها مرجعيًّا، وتوسيع أنشطة المقايسة المرجعية؛ لتشمل المزيد من الجامعات المحلية الإقليمية.

3.4 هناك دليل واضح لإجراءات التقييم لدى الجامعة الأهلية، وهو متاح للأساتذة وللطلبة، إلى جانب سياسة إدارة تقييم المقررات الدراسية المتعددة المجموعات. وهذه السياسات والإجراءات تقع تحت إشراف مركز الاعتماد وضمان الجودة بالتنسيق مع القسم. وقد أوضح الأساتذة الذين قابلتهم لجنة المراجعة أن لجنة التعليم والتعلُّم، والتقييم في الجامعة تتلقى تغذية راجعة من مركز الاعتماد وضمان الجودة حول تنفيذ إجراءات التقييم هذه، كما تُجري مراجعات دورية بهدف إدخال أي تحسين كلما دعت الحاجة. وخلال المقابلات، أشار فريق البرنامج إلى أن إجراءات التقييم تخضع لمراجعات منتظمة، ويتم توافقها مع مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية. ويناقش أعضاء هيئة التدريس تحليل مستويات تحقيق الطلبة لمخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات، كما تم توضيحه في تقرير التقييم الخاص بكل مقرر. وعلاوة على ذلك، تتم الموافقة على درجات الطلبة من قبل رئيس القسم قبل نشرها. وقد أكَّد الطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة أن هناك مجموعة متنوعة من طرق التقييم المستخدمة كالامتحانات التحريرية، ودراسات الحالة، والعروض الشفهية، والواجبات، والنقاشات الجماعية. وخلال المقابلات، أُبلِغت لجنة المراجعة أن الجامعة قد حددت بوضوح إجراءات التحقق/ التدقيق الداخلي والمدقق/ الممتحِن الخارجي. وقد أشار الأساتذة الذين قابلتهم لجنة المراجعة إلى وجود تغذية راجعة حول جميع أنواع التقييمات، وأن هناك برنامجًا لفحص أعمال الطلبة فيما يتعلق بالانتحال الأكاديمي. وقد تأكَّد ذلك من قِبل الطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة. ومن خلال فحص الوثائق والمقابلات، فإن لجنة المراجعة تُثمِّن أن طرق وإجراءات التقييم شفافة، ومنفَّذة بشكل منظّم، وتخضع لمراجعات دورية.

4.4 لقد طوَّر فريق برنامج البكالوريوس في الاقتصاد والمال، عملية منظّمة لمواءمة التقييمات مع مُخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية ونفَّذها. كما أنَّ هناك مدققًا لكل مقرر دراسي مسئولًا عن مطابقة مُخرجات التعلُّم المطلوبة للمقرر مع امتحان منتصف الفصل، والامتحان النهائي لذلك المقرر. كذلك يُستخدم التدقيق الخارجي؛ للتأكد من أنَّ الامتحان النهائي يقيِّم بصورة صحيحة مدى تحقق مُخرجات التعلُّم المطلوبة. ولجنة المراجعة مقتنعة بأن الجامعة الأهلية قد طوّرت مصفوفة لتقييم مُخرجات التعلُّم المطلوبة؛ تُمكِّنها من القيام بمواءمة كافية بهذا الخصوص. وعلاوة على ذلك، أكَّد أعضاء هيئة التدريس الذين قابلتهم لجنة المراجعة أنهم يناقشون مستويات تحقيق الطلبة لمُخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية كما ورد في تقرير

التقييم لكل مقرر. وخلال الزيارة الميدانية، قامت لجنة المراجعة بمراجعة توصيفات المقررات الدراسية التي قُدِّمت لها، ولاحظت أن طرق التقييم موضوعة بصورة تتوافق مع مُخرجات التعلُّم المطلوبة ذات الصلة بها، وبعنوان الموضوع، وطريقة التعليم والتعلم المحددة، والقِيم الوزنية للتقييمات المختلفة المستخدمة. وقد كانت التقييمات التكوينية والتجميعية موثَّقة. كما أوضح الأساتذة الذين قابلتهم لجنة المراجعة أن الجامعة الأهلية نظمت العديد من ورش العمل حول مُخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات، وللبرنامج، والتقييم. وقد راجعت لجنة المراجعة العينات التي قُدِّمت لها، وهي تشعر بالرضا أنها مُحكَّمة؛ كونها تضمن أن مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية قد تحققت. ولجنة المراجعة تُقدِّر أن لدى الكلية آلية فاعلة للتأكد من أن التقييم يتوافق مع مُخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية؛ لتعزيز المعايير الأكاديمية لبرنامج البكالوريوس في الاقتصاد والمال وخريجيه.

5.4 تتبع كلية إدارة الأعمال والتمويل إجراء التدقيق الداخلي للجامعة الأهلية، والمُطبّق على برنامج البكالوريوس في الاقتصاد والمال. كما تخضع جميع المفردات الدراسية للمقررات، والامتحانات النهائية للتدقيق الداخلي، ويتم هذا التدقيق بواسطة أعضاء هيئة التدريس الذين يعيِّنهم رئيس القسم قبل أسبوعين من بداية الفصل الدراسي. وعلى المدقق الداخلي أن يقوم بتعبئة استمارة "التدقيق الداخلي لمفردات / توصيفات المقرر". كذلك يتم تقديم التغذية الراجعة من المدقق الداخلي إلى عضو هيئة تدريس المقرر، والذي يكون بدوره مسئولاً عن القيام بأي تغييرات ضرورية قبل توزيع توصيف المقرر على الطلبة. ويقدم تقرير التقييم الذاتي وصفًا شاملاً لمهام المدقق الداخلي. وخلال المقابلات، علِمت لجنة المراجعة أن على المدقق الداخلي القيام بتدقيق امتحانات منتصف الفصل والامتحانات النهائية، حيث يقوم بتقييم ملاءمة الأسئلة لمستوى المقرر، وتصميم ورقة الامتحان، وخطة أو معايير التصحيح، وملاءمة أدوات التقييم لقياس تحقق مُخرجات التعلُّم المطلوبة من خلال التقيُّد بمصفوفة التقييم الموحدة الخاصة بمُخرجات التعلُّم المطلوبة. كما على المدقق الداخلي أن يقدِّم "استمارة التدقيق الداخلي للامتحان النهائي" إلى رئيس القسم. أمَّا التدقيق البعْدي فيتم من قبل لجنة التدقيق الداخلي، والتي تشكَّل لتدقيق أوراق اجابة الامتحانات النهائية بما في ذلك أوراق الاجابة ذات الدرجات العالية، والمتوسطة، والمتدنية. وتتكون هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء: رئيس القسم، وعضو هيئة تدريس أو منسق المقرر في حالة المقررات الدراسية ذات المجموعات المتعددة، وعضو هيئة تدريس ثالث. وأخيرًا، تتم مراقبة العملية بأكملها من قبل مركز الاعتماد وضمان الجودة في الجامعة الأهلية. وتلاحظ لجنة المراجعة أن أدوات التقييم الأخرى، والتي تخصص لها نسبة أكثر من (40%) من

المجموع الكلي للدرجة لا تخضع للتدقيق الداخلي. ولذا توصي لجنة المراجعة بأن توسع الكلية إجراءها الخاص بالتدقيق الداخلي؛ ليشمل كافة أنماط التقييم.

6.4 لدى الجامعة الأهلية نظام موحد للتدقيق الخارجي؛ تنفذه كلية إدارة الأعمال والتمويل. ويوضح تقرير التقييم الذاتي أن التدقيق الخارجي يتم "سنويًّا لكل برنامج أكاديمي تطرحه كلية إدارة الأعمال والتمويل، ويتم تعيين المدققين الخارجيين من قبل مجلس الكلية لمدة سنتيْن". ويقدم دليل الجامعة الأهلية للتقييم وصفًا شاملاً لدور المدققين الخارجيين، ومن خلال الزيارة الميدانية، علِمت لجنة المراجعة أن على المدققين الخارجيين القيام بإعداد تقرير تفصيلي عن توصيف البرنامج، والمفردات الدراسية للمقرر، والصلة بين المقرر ومُخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج، ومصداقية وموثوقية أسئلة الامتحان النهائي، ومستوى صعوبتها، إلى جانب فحص عيِّنات من أوراق اجابة الامتحان النهائي ذات الدرجات العالية، والمتوسطة، والمتدنية. كذلك تتم مراجعة التغذية الراجعة التي يقدمها المدقق الخارجي من قبل رئيس القسم، والذي – بدوره – يقدم تقريرًا بذلك إلى نائب رئيس الجامعة للشئون الأكاديمية و/ أو رئيس لجنة التقييم حسبما يراه مناسبًا. كما تؤخذ توصيات المدقق الخارجي في الاعتبار في السنة الأكاديمية التالية. ومن خلال المقابلات مع الأساتذة، وبعد فحص عيِّنات من تقارير المدققين الخارجيين، فإن لجنة المراجعة تُثمِّن وجود عمليات للتأكد من أن التغذية الراجعة من المدققين الخارجيين يتم تداولها والعمل بمقتضاها. ومع ذلك، توصي لجنة المراجعة الجامعة الأهلية بتعزيز وتوسيع عملية التدقيق الخارجي؛ لتشمل أنواعًا أكثر من التقييمات.

7.4 أثناء الزيارة الميدانية، قُدِّمت للجنة المراجعة عيِّنات من أعمال الطلبة التي خضعت للتقييم في مقررات دراسية مختلفة. وتوضح العينات المقدَّمة أن أعمال الطلبة ذات مستوى مناسب، وتنسجم مع برامج مماثلة مطروحة إقليميًّا وعالميًّا. كما تلاحظ لجنة المراجعة أن أدوات التقييم مواكبة بشكلٍ جيد لمُخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات، كذلك تفحَّصت لجنة المراجعة عيِّنة مقدّمة من مشروعات تخرُّج الطلبة، ولاحظت أن هذه المشروعات – بشكل عام – ذات مستوى مقبول. وقد أوضح الأساتذة الذين قابلتهم لجنة المراجعة أن الطلبة، وبموجب ضوابط الجامعة الأهلية، يتوقع منهم فحص أعمالهم عن طريق برنامج (Turn-it-in) قبل تقديمها لأعضاء هيئة التدريس. وخلال المقابلات، أكَّد الطلبة استخدام النظام لفحص أعمالهم للتأكد من خلوها من الانتحال الأكاديمي. ولجنة المراجعة تُقدِّر أن مستوى أعمال الطلبة يتناسب مع أهداف، ونوع، ومُخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج.

8.4 تستخدم الجامعة الأهلية كلًّا من الفحص، والتحقق الداخلي والخارجي المستقل في جهودها لضمان استيفاء خريجي برنامج البكالوريوس في الاقتصاد والمال لأهداف البرنامج ومُخرجات التعلُّم المطلوبة، كما تعبِّر عنها نتائج الطلبة، ومشروعات تخرجهم، وتوزيع درجاتهم. ويهدف البرنامج إلى تدريب الطلبة؛ لكي يصبحوا محترفين في المجالات التجارية، لاسيما في المجالات الحيوية كالمؤسسات المالية والأسواق، والخدمات الحكومية، والشركات العالمية. وقد تأكَّد هذا الأمر من خلال المقابلات التي أُجريت مع الخريجين. ويذكر تقرير التقييم الذاتي أنه "في السنوات الثلاث الأخيرة، حصل (68%) من خريجي البرنامج على معدل تراكمي لمجموع الدرجات بمقدار (2.26) و(3.38) على الأقل". أما معدل المدة التي يقضيها طلبة برنامج البكالوريوس في الاقتصاد والمال حتى وقت التخرج من البرنامج، فيبلغ (4.53) سنوات، وهو مستوى مقبول بالنسبة لبرنامج ذي أربع سنوات. كما تأكدت جودة خريجي البرنامج بشكل أكثر من خلال استطلاعات الخروج، وقبول الخريجين في برامج عالمية للدراسات العليا. وترى لجنة المراجعة أن إنجازات الخريجين كما هو موضَّح أعلاه تلبي أهداف البرنامج، ومخرجات التعلُّم المطلوبة.

9.4 تشير الإحصائيات المقدمة في تقرير التقييم الذاتي إلى أن من أصل (63) طالبًا تمَّ قبولهم في البرنامج منذ بداية طرحه، قد انقطع (20.6%) منهم عن الدراسة في البرنامج والنسبة المتبقية وهي: (79.4%) تمثل إمَّا الطلبة الذين تخرجوا، أو الذين يدرسون في بالبرنامج حاليًا. أما متوسط طول الفترة الزمنية للدارسة التي يقضيها طلبة برنامج البكالوريوس في الاقتصاد والمال منذ بداية البرنامج فهي: (4.53) سنوات مع انحراف معياري قدره (1.01) سنة. ويعدُّ هذا الأمر جيدًا بالنسبة لبرنامج ذي أربع سنوات. ومنذ بداية البرنامج، كان معدل نسبة الاستبقاء السنوي أكثر من (67%). كما تُظهِر الوجهات التي انتهى إليها الخريجون أن (60%) منهم قد التحق بالوظيفة المناسبة لمجال دراستهم، في حين التحق (23%) بمجالات أخرى. وتلاحظ لجنة المراجعة أن الإحصائيات المقدمة تعكس تقدمًا طبيعيًّا للدفعات. ومع ذلك، فإن لجنة المراجعة تشعر بالقلق حِيال نسبة الطلبة الذين يقطعون دراستهم. ولذا توصي لجنة المراجعة بأن تقوم الكلية بدراسة لاستقصاء الأسباب الكامنة وراء المعدل العالي للتسرب من البرنامج، وأن تطوِّر وتُنفِّذ خطة للتخفيف من وقع هذه المشكلة.

10.4 لدى برنامج البكالوريوس في الاقتصاد والمال مكوِّن للتعلم القائم على العمل (INTR400)، وله إرشادات وتوصيفٌ واضحان، كما أنَّ هناك استمارة إشراف تتابع تقدم الطلبة عن كثب في هذا الموضوع. والجدير بالملاحظة أن (67%) من طلبة البرنامج قد أكملوا تدريبهم العملي منذ العام الدراسي 2006–2007. وخلال المقابلات، علِمت لجنة المراجعة أن هذه التدريبات العملية تُجْرَى في بنوك رئيسة في البحرين؛ كبنك البحرين والكويت (BBK)، وبنك البحرين الوطني (NBB). وقد درست لجنة المراجعة عيِّنات من تقارير التدريب العملي، ولاحظت أنها معتدلة من حيث الحجم، وأنها تتناول الانشطة التي قام بها الطلبة، إضافة إلى خبرة تعلُّمهم. ويوضح توصيف المقرر (INTR400) أن برنامج التدريب العملي يُمكِّن الطلبة من ربط النظرية بالتطبيق. وقد كشفت مقابلات لجنة المراجعة مع الخريجين والطلبة عن أنهم يشعرون بالرضا نحو التدريب العملي، وقد شددّوا على أنه قد أتاح لهم الفرصة لربط المعرفة النظرية بالتطبيق. ولجنة المراجعة تشعر بالرضا نحو التوجيه والإرشاد المقدَّم للطلبة أثناء فترة التدريب العملي.

11.4 لدى برنامج البكالوريوس في الاقتصاد والمال مكوِّن لمشروع تخرج الطلبة (ECON/FINC499)، إضافة إلى إرشادات منصوصٌ عليها جيدًا تحكُم تنفيذه، والتي تغطي عملية مشروع التخرج لطلبة (البكالوريوس) الدراسات الأولية، وأدوار ومسئوليات الجهات المختلفة، والامتحانات، والمواعيد النهائية. واستنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي، فقد تم إعادة كتابة هذه الإرشادات بصورة دورية خلال السنوات الخمس الماضية من قبل لجنة مؤقتة للعمل على مشروعات طلبة الدراسات الأولية والدراسات العليا ضمن عمل لجنة التعليم والتعلُّم، والتقييم. وخلال المقابلات، أكَّد الخريجون والطلبة أن الإرشادات الخاصة بمشروع الدراسات الأولية واضحة، وشفافة، ومُنفَّذة بصورة جيدة. وتشارك العديد من الجهات في تقييم مشروعات الطلبة بمن فيهم المشرف على المشروع، ورئيس القسم، والممتحِن الداخلي، ولجنة الامتحانات. كما يُعيَّن لكل طالب مشرفٌ لمشروعه – عضو هيئة تدريس – يعمل بدوام كامل في القسم، وأن يكون لديه ثلاث سنوات خبرة في مجال التدريس على المستوى الجامعي. ويتمثّل دور المشرف في تقديم التوجيه الأكاديمي والدعم؛ لتيسير عملية كتابة مشروع التخرج. كما يُعيَّن اثنان من الممتحِنين الداخليين؛ للتوصل إلى قرار مستقل عن جودة المشروع المكتوب والامتحان الشفهي. وتقوم لجنة الامتحانات بالترتيبات النهائية للتقييم، وإبلاغ الطالب بالنتيجة، وهذه اللجنة تتكون عادةً من المشرف على المشروع، وممتحِنيْن داخليْن. والجدير بالملاحظة أن الطلبة مُلزمون بدراسة مقرر طرق البحث (BFRM498) قبل التسجيل في المقرر (ECON/FINC499). والأول مقرر في طرق البحث، حيث يتلقى الطلبة التدريب اللازم حول صياغة الموضوع وكيفية إجراء البحث، في حين أن الثاني مقرر مشروع

التخرج نفسه، حيث يكتب الطلبة عن موضوعاتهم والنتائج التي توصلوا إليها. وقد أوضح الأساتذة الذين قابلتهم لجنة المراجعة أن مشروع التخرج هو أحد مكونات البرنامج، والذي يُقيِّم بنجاح مهارات التعلُّم التقني والعملي لدى الطالب. وخلال المقابلات مع الطلبة والخريجين، لوحِظ أن لدى الطلبة درجة كبيرة من الحرية في اختيار موضوعات أبحاثهم، وأنهم يتلقون إرشادات واضحة حول ترتيبات الإشراف. ويتابع رئيس القسم عملية الإشراف على مشروعات طلبة الدراسات الأولية من خلال برنامج (ADREG). وتمر جميع المشروعات المُقدَّمة خلال برنامج كشف الانتحال الأكاديمي. وخلال المقابلات مع الطلبة والخريجين، لاحظت لجنة المراجعة أن أهداف مشروع تخرج طلبة الدراسات الأولية مفهومة بشكلٍ جيد من قبل جميع الجهات المشاركة في هذه العملية. وقد عبَّر الخريجون الذين قابلتهم لجنة المراجعة عن تقديرهم للدعم الذي تلقوه من مشرفيهم منذ اختيار الموضوع حتى تسليمهم إياه. ولجنة المراجعة تُثمِّن وجود إرشادات واضحة، وشفافة، ومُنفَّذة بصورة جيدة لمشروع التخرج لطلبة الدراسات الأولية.

12.4 لدى كلية إدارة الأعمال والتمويل مجلس للاستشارات الخارجية. ويشغل أعضاء هذا المجلس مناصِب عليا تمثل مختلف قطاعات الأعمال، في كلٍّ من القطاعيْن الخاص والحكومي. كما أن أدوارهم ومسئولياتهم معرَّفة بشكلٍ واضح في مجموعة من الإرشادات، وتبيِّن محاضر اجتماعات المجلس والمقابلات مع أعضائه أنه نَشِطٌ، وأن الكلية تنظر إلى دورهم بجدية. وخلال المقابلات، كانت هناك أدلة واضحة على أن برنامج البكالوريوس في الاقتصاد والمال يتلقى تغذية راجعة بنَّاءة من مجلس الاستشارات الخارجية في الكلية؛ ومن بينها كيفية زيادة عدد الطلبة في البرنامج. ولجنة المراجعة تُثمِّن المشاركة النشطة للمجلس الاستشاري الخارجي في الكلية في تقديم تغذية راجعة بنّاءة لتحسين برنامج البكالوريوس في الاقتصاد والمال؛ لكي يلبي حاجات سوق العمل.

13.4 لدى الجامعة الأهلية مركزٌ للقياس والتقويم، والذي يُجري استطلاعيْن سنوييْن لقياس مستوى الرضا لدى الخريجين وأرباب عملهم. ويتم تحليل هذه الاستطلاعات لتقديم تغذية راجعة عن جودة البرنامج والمعايير الأكاديمية لخريجيه. وقد أكَّد تحليل نتائج الاستطلاعيْن الأخيريْن أن الخريجين وأرباب العمل يشعرون بالرضا عن البرنامج ومحتواه. وتشير نتائج استطلاع أرباب العمل إلى أن ما يقارب الـ (90%) منهم يشعرون بالرضا عن المعايير الأكاديمية للخريجين، وأنهم يرغبون في تعيين المزيد من خريجي برنامج البكالوريوس في الاقتصاد والمال. كما تشير نتائج الاستطلاع كذلك إلى أن (77.14%) من الخريجين يشعرون بالرضا عن خبرة تعلُّمهم.

كما أجرت لجنة المراجعة مقابلات مع أرباب العمل والخريجين، وقد شعرت بالرضا نحو استجاباتهم. كما قدَّم أرباب العمل الذين قابلتهم لجنة المراجعة تغذية راجعة إيجابية للغاية عن خريجي برنامج البكالوريوس في الاقتصاد والمال. كذلك عبَّر الخريجون عن رضاهم نحو الجهود والدعم الذي قدَّمه الأساتذة لهم. ولجنة المراجعة تُثمِّن المستوى العالي من الرضا لدى الخريجين وأرباب العمل نحو برنامج البكالوريوس في الاقتصاد والمال وخريجيه.

14.4 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص المعايير الأكاديمية للخريجين، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- هناك مواصفات للخريجين منصوص عليها بشكلٍ واضح وتوجد ضمن توصيف البرنامج.
- هناك إجراءات وطرق تقييم شفافة ومُنفَّذة بشكلٍ منظَّم، وتخضع لمراجعات منتظمة.
- هناك عمليات مطبقة؛ للتأكد من أن التغذية الراجعة من المدققين الخارجيين يتم تداولها والعمل بمقتضاها.
- إرشادات مشروع تخرج الطلبة واضحة، وشفافة، ومنفَّذة بصورة جيدة.
- هناك مجلس للاستشارات الخارجية بالكلية؛ يشارك بنشاط في تقديم تغذية راجعة بنّاءة تستخدم لتحسين تقديم برنامج البكالوريوس في الاقتصاد والمال.
- هناك درجة عالية من الرضا لدى أرباب العمل نحو برنامج البكالوريوس في الاقتصاد والمال وخريجيه.

15.4 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- وضع إطار رسمي للعلاقة مع الجامعات التي تريد الكلية أن تقايس معها برنامج البكالوريوس في الاقتصاد والمال مرجعيًّا، وتوسيع أنشطة المقايسة المرجعية ليشمل جامعات محلية وإقليمية.
- توسيع الإجراء الخاص بالتدقيق الداخلي ليشمل جميع أنماط التقييم.
- توسيع عملية التدقيق الخارجي؛ ليغطي المزيد من أنواع التقييمات.
- القيام بعمل دراسة لاستقصاء أسباب المعدل العالي لتسرب الطلبة من البرنامج، ووضع وتنفيذ آلية للتخفيف منه.

16.4 **الحُكم النهائي**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بالمعايير الأكاديمية للخريجين.**

5. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

1.5 يتضمن دليل سياسات وإجراءات الجامعة الأهلية مجموعة واسعة من السياسات والإجراءات المؤسسية، والتي تتناول الموارد البشرية، والمحاسبة، والمشتريات، وتقنية المعلومات والاتصالات، والسلامة، والإدارة العامة، كما يتحمل مركز الاعتماد وضمان الجودة كامل المسئولية في مراقبة تنفيذ السياسات والإجراءات في عموم الجامعة. ومن خلال الوثائق المقدمة والمقابلات مع الأساتذة، والموظفين الإداريين، وموظفي ضمان الجودة، فإن لجنة المراجعة مقتنعة بأن سياسات المؤسسة مطبَّقة بصورة فاعلة ويشارك فيها الأساتذة. ويلخص دليل أعضاء هيئة التدريس سياسات وإجراءات الجامعة، في حين تقدم اللائحة التنظيمية للجامعة لعام 2010، المزيد من التفاصيل عن هذه السياسات. كما يقدم دليل ضمان الجودة، والذي تم تطويره في عام 2012، كافة السياسات والإجراءات المتعلقة بضمان الجودة في مكان واحد. ويتضمن هذا الدليل سياسات وإجراءات تتعلق بالقبول والتطوير، ومراجعة البرامج، إلى جانب الضوابط المتعلقة بالدراسة الأكاديمية. ولجنة المراجعة تُثمِّن وجود آلية مُنفَّذة؛ لضمان التطبيق المُنظَّم للسياسات والإجراءات في عموم البرنامج.

2.5 من خلال تقرير التقييم الذاتي والمقابلات مع كبار أعضاء هيئة التدريس، علِمت لجنة المراجعة أن برنامج البكالوريوس في الاقتصاد والمال يُدار من قبل رئيس القسم، والذي يتحمل مسئولية تنسيق البرنامج وجودته، كما أنه يمثل البرنامج في مركز الاعتماد وضمان الجودة. ويقوم مجلس القسم والذي يترأسه رئيس القسم بتقييم الخيارات المتاحة فيما يتعلق باتخاذ قرارات فاعلة فيما يتعلق ببرنامج البكالوريوس في الاقتصاد والمال. ويمثِّل الرئيس قسمه في مجلس الكلية، ويعمل لصالح قسم الاقتصاد والتمويل والبرنامج معًا. وتمثِّل لجنة مراجعة برنامج البكالوريوس في الاقتصاد والمال في القسم مكانا لمراجعة البرنامج، واستحداث أفكار جديدة؛ واستنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي، فإن "رئيس القسم يتواصل بصورة منتظمة مع مجموعة من الأطراف ذات العلاقة، والتي تقدم مجموعة وأنواعًا مختلفة من المعلومات والمصادر ذات الصلة بالبرنامج وإدارته". ويقدِّم تقرير التقييم الذاتي والوثائق المساندة أدلة على وجود قيادة فاعلة للبرنامج. كما قابلت لجنة المراجعة أيضًا الأساتذة والموظفين الإداريين، بمن فيهم ممثلون من مركز الاعتماد وضمان الجودة، والذين قدموا للَّجنة أدلة على القيادة الفاعلة للبرنامج. ولجنة المراجعة تُقدِّر أن برنامج

البكالوريوس في الاقتصاد والمال يُدار بطريقة تنمُّ عن وجود قيادة فاعلة، وتشعر بالمسئولية. ومع ذلك، وكما ذُكر تحت المؤشر (2)، فإن لجنة المراجعة تشعر بعدم الارتياح نحو العبء الإداري الكبير المُلقى على عاتق رئيس القسم، وتوصي بمعالجة هذا الامر.

3.5 لقد طوَّرت الجامعة الأهلية دليلاً شاملاً لضمان الجودة في عام 2012، ليجمع في مكان واحد كافة السياسات والإجراءات ذات العلاقة بضمان الجودة. وكما ذُكر من قبل، فإن مركز الاعتماد وضمان الجودة ينهض بكامل المسئولية فيما يتعلق بمراقبة وتقييم فاعلية نظام إدارة الجودة في الجامعة؛ للتأكد من التنفيذ المُنظَّم، وجودة تقديم البرنامج، وأنه مدعوم بمجموعة من اللجان والمجالس على مستوى الجامعة، والتي تتكامل في عملها مع عمل مركز الاعتماد وضمان الجودة. وقد قدِّمت للجنة المراجعة أدلة على العديد من الاجتماعات التي تبيِّن مشاركة هذه المجالس في مراقبة وتقييم نظام إدارة الجودة فيما يتعلق بالبرامج المطروحة داخل الكلية. ولجنة المراجعة تُثمِّن أن نظام إدارة الجودة منفَّذ بشكلٍ مُنظَّم، وتتم مراقبته وتقييمه.

4.5 يُجري مركز الاعتماد وضمان الجودة ورش عمل تدريبية منتظمة لتعريف الأساتذة بالسياسات والإجراءات ذات الصلة بالبرامج المطروحة في الكلية على وجه الخصوص، وأفضل الطرق والممارسات في التعليم والتعلُّم بشكلٍ عام. وقد تأكدت لجنة المراجعة من أن ورش العمل التدريبية التي أُقيمت بين عاميْ 2011 و2014، قد حضرها عدد كبير من الموظفين. كما توضع سياسات وإجراءات ضمان الجودة على شبكة الإنترنت الداخلية للجامعة؛ لتسهيل اطلاع الموظفين عليها. وخلال المقابلات مع الأساتذة والموظفين الأكاديميين وموظفي الدعم، لاحظت لجنة المراجعة أن جميعهم لديهم فهمًا جيدًا للترتيبات المُنفَّذة لضمان الجودة في الكلية، ولدورهم في ضمان فاعلية عملية تقديم البرنامج. ولجنة المراجعة تُثمِّن التزام جميع موظفي الجامعة الأهلية نحو ضمان جودة تقديم برنامج البكالوريوس في الاقتصاد والمال.

5.5 سياسة وإجراءات طرح برامج جديدة موجودة في وثيقة تطوير، ومراجعة، وغلق البرامج الأكاديمية وأنَّ هناك عملية مصاحبة لها؛ لتطوير ومراجعة البرامج الأكاديمية الحالية. ومن المعتاد أن تبدأ عملية طرح برامج جديدة على مستوى القسم، أو الكلية تبعًا لتقييم الحاجات ودراسة الجدوى، ومن ثم تُرفع التوصيات؛ لتمر بعد ذلك بسلسلة من الموافقات، والتي تصل في نهاية المطاف عند مجلس الجامعة قبل تقديمها إلى مجلس التعليم العالي؛ للحصول على الترخيص. وقد تأكدت لجنة المراجعة من أن الكلية لم تحدد الحاجة لاستحداث برامج جديدة منذ تأسيس برامجها

الحالية، وأنها تركز بدلاً من ذلك على تطوير البرامج الموجودة حاليًا. وخلال المقابلات مع كبار المديرين، علِمت لجنة المراجعة أن هناك خططًا للقيام باستضافة برامج جديدة عندما تكون الجامعة قد انتقلت إلى مبناها الجديد. ولجنة المراجعة تقدِّر قيام الجامعة الأهلية بوضع خطة لطرح برامج جديدة وتطبيقها، والموافقة عليها.

6.5 استنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي، تتم التقييمات الداخلية للبرامج عادة في بداية كل فصل دراسي من قبل القسم، بالتعاون بين مركز الاعتماد وضمان الجودة ولجنة التعليم والتعلُّم، والتقييم. وتتضمن هذه العملية "التحقق" من توصيفات البرنامج، والمفردات الدراسية للمقررات، من حيث مُخرجات التعلُّم المطلوبة، وطرق التعليم والتعلم، والتقييم، والكتب الدراسية، واستخدام نموذج التدقيق الداخلي لمفردات/ توصيف المقرر. وعلاوة على ذلك، تُجرى تقييمات الطلبة عند نهاية كل فصل دراسي؛ من أجل تحصيل تغذية راجعة عن التعليم والتعلُّم. وقد أكدت محاضر الاجتماعات والمقابلات مع الأساتذة أن عملية تقييم الطلبة للمقررات الدراسية قد أدَّت إلى عدد من التحسينات في مقررات دراسية معيِّنة في برنامج البكالوريوس في الاقتصاد والمال. وتلاحظ لجنة المراجعة أن التقييم الداخلي للبرنامج الذي يُجرى في نهاية الفصل الدراسي من خلال استطلاعات الطلبة قد أوجد تغذية راجعة مستمرة وبنّاءة عن جودة التعليم والتعلم. ولجنة المراجعة تُثمِّن ملائمة الترتيبات المتخذة فيما يتعلق بالتقييم السنوي للبرنامج.

7.5 توجب سياسة وإجراءات الجامعة الأهلية لتطوير، ومراجعة، وإغلاق البرامج الأكاديمية أن تخضع برامج كلية إدارة الأعمال والتمويل لمراجعة شاملة كل ثلاث سنوات. وبموجب هذه السياسة، تكون مراجعات البرامج من اختصاص لجنة مراجعة المناهج الدراسية بدعمٍ من لجنة التعليم والتعلُّم، والتقييم، واللجان الأخرى ذات العلاقة، والتي يشرف عليها مركز الاعتماد وضمان الجودة. وتتطلب عملية مراجعة البرنامج معلومات من جهات مرجعية خارجية كالتغذية الراجعة من أعضاء هيئة تدريس المقرر، واستطلاعات الخريجين وأرباب العمل، والمقايسة المرجعية، ودراسات السوق، وتقييمات الطلبة، ومعلومات من مجلس الاستشارات الخارجية في الكلية. وتشير الوثائق المقدمة إلى أن عملية المراجعة قد استفادت كثيرًا من التغذية الراجعة من جميع الأطراف ذات العلاقة. وقد وجدت لجنة المراجعة أدلة على حالات تم فيها تنفيذ التوصيات التي تمخضت عنها مراجعة البرنامج؛ من أجل تحسين جودة التعليم والتعلُّم. وتشمل الأمثلة على ذلك: إدخال مقرر طرق البحث (BFRM498)، ومقرر في أخلاقيات العمل (ETHC910). ولجنة

المراجعة تُثمِّن الاستدامة في/ والإصرار على القيام بمراجعة برنامج البكالوريوس في الاقتصاد والمال دوريًّا.

8.5 يُجري مركز القياس والتقويم استطلاعات دورية لطلبة الجامعة الأهلية، والخريجين، وأرباب العمل. وتتناول استطلاعات الطلبة جودة تقديم المقرر، وتقييم أعضاء هيئة التدريس. كما تصل التغذية الراجعة من تقييمات الطلبة إلى مجلس القسم، ثمَّ مجلس الكلية، فمجلس الجامعة لغرض المناقشة. أمَّا استطلاعات الخريجين؛ فتجمع معلومات عن جودة برنامج البكالوريوس في الاقتصاد والمال، وخبرات التعلُّم. وإضافة إلى ذلك، ينفِّذ مركز الاعتماد وضمان الجودة "مراجعة دورية لجودة البرنامج، والاستفادة من التغذية الراجعة؛ للتأكد من أن التغذية الراجعة تتم الاستفادة منها في تحسين محتوى البرنامج وتقديمه". وخلال الزيارة الميدانية، قُدِّمت للجنة المراجعة بعض الاستطلاعات التي أُجريت مؤخرًا، ومحاضر اجتماعات المتابعة، وخطط العمل التي انبثقت من تلك الاستطلاعات. ولجنة المراجعة تشعر بالرضا نحو حرص وحماس موظفي مركز القياس والتقويم للقيام بهذه الاستطلاعات.

9.5 لدى الجامعة الأهلية وحدة مختصة، وهي مركز التدريب والتطوير الأكاديمي، مسئولة عن التطوير المهني لكلٍّ من الأساتذة والموظفين الإداريين. وقد تأكدت لجنة لمراجعة من أن المركز قد وضع خطة رسمية لتطوير جميع الموظفين؛ تهدف إلى تلبية الحاجات التدريبية والتطويرية لهم؛ من أجل الترتيب للقيام بورش عمل مناسبة لهذا الغرض. وقد لاحظت لجنة المراجعة أن البرامج التدريبية موجهة أيضًا لتلبية الحاجات الفردية لجميع للموظفين، ولذلك فإنه في وسع الأساتذة أيضًا حضور ورش العمل في الجوانب التي لا تتصل بواجباتهم المعتادة. كما طوَّر مركز التدريب والتطوير في الجامعة الأهلية نموذجًا لتقييم فاعلية ورش العمل التي قدَّمها. وقد وجدت لجنة المراجعة أدلة على أن العديد من الأساتذة والموظفين الإداريين في كلية إدارة الأعمال والتمويل قد حضروا ورش عمل حول موضوعات مختلفة كاستخدام نظاميْ الـ (ADREG)، والـ (Moodle)، وتصميم وتشكيل مُخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج، وللمقررات الدراسية، وطرق التعليم والتعلُّم، والتقييم، من بين موضوعات أخرى. ولجنة المراجعة تُثمِّن الترتيبات الفاعلة التي وضعت لتشخيص وتلبية الحاجات الفردية، وحاجات التطوير المهني لكلٍّ من الأساتذة والموظفين الإداريين.

10.5 يعتمد برنامج البكالوريوس في الاقتصاد والمال على الأطراف الداخلية والخارجية ذات العلاقة في جمع المعلومات عن حاجات سوق العمل، كما يمتلك أعضاءُ المجلس الاستشاري للاستشارات الخارجية سنوات طويلة من الخبرة فيما يتعلق بحاجات سوق العمل في البحرين. وإضافة إلى ذلك، تُعدُّ استطلاعات الخريجين، واستطلاعات أرباب العمل أدوات حيوية عند مناقشة بُنية وهيكلة ومحتوى برنامج البكالوريوس في الاقتصاد والمال. إلا أنه لم تُقدَّم للجنة المراجعة أدلة على طرق رسمية منظَّمة ومستخدمة لتقييم حاجات سوق العمل؛ ولذلك فإن لجنة المراجعة توصي الكلية بتطوير وتنفيذ آلية رسمية لاستكشاف حاجات سوق العمل؛ من أجل تعزيز تصميم وتقديم برنامج البكالوريوس في الاقتصاد والمال.

11.5 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص فاعلية إدارة وضمان الجودة، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- هناك آلية مُنفَّذة؛ للتأكد من التطبيق المنظَّم للسياسات والإجراءات في عموم البرنامج.
- نظام إدارة الجودة في الجامعة الأهلية مُنفَّذ بصورة منظَّمة، ومراقب، ويخضع للتقييم.
- جميع أعضاء هيئة التدريس والموظفين الإداريين وموظفي الدعم في الجامعة الأهلية لديهم التزامٌ نحو ضمان جودة تقديم برنامج البكالوريوس في الاقتصاد والمال.
- هناك ترتيبات كافية فيما يتعلق بالتقييم الداخلي للبرنامج.
- هناك سياسة منصوصٌ عليها بوضوح بخصوص المراجعة الدورية للبرنامج وهي منفَّذة بجدية.
- هناك ترتيبات فاعلة ومطبقة؛ لتشخيص وتلبية الحاجات الفردية، وحاجات التطوير المهني للأساتذة والموظفين والإداريين.

12.5 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة توصي بأن على الكلية القيام بما يلي:

- مراجعة العبء الاداري لرئيس القسم؛ لضمان توفير قيادة فاعلة بصورة منظَّمة.
- تطوير وتنفيذ آلية رسمية للتعرف على حاجات سوق العمل؛ من أجل تعزيز تصميم، وتقديم برنامج البكالوريوس في الاقتصاد والمال.

13.5 **الحُكم النهائي**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن البرنامج مستوفٍ للمؤشر الخاص بفاعلية إدارة وضمان الجودة

6. الاستنتاج

بعد أخذ تقرير التقييم الذاتي الذي قامت المؤسسة بإعداده، والأدلة التي جُمعت من المقابلات والوثائق التي كانت متوفرة أثناء الزيارة الميدانية في الاعتبار، فإن لجنة المراجعة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع *دليل مراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية* لعام 2012، الصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب:

إن برنامج البكالوريوس في الاقتصاد والمال والذي تطرحه كلية إدارة الأعمال والتمويل في الجامعة الأهلية جدير بالثقة.